

Distr.: General
8 August 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين

ضرورة دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتصلة بجمهورية الصين في
تايوان من أجل كفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها البالغ
تعداده ٢٣ مليوناً، في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي
بالاو وبليز وبوركينا فاسو وتشاد وتوفالو ودومينيكا والسلفادور
والسنغال وغامبيا ونيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، نتشرف بأن نطلب إليكم عملاً بالمادة ١٤
من النظام الداخلي للجمعية العامة إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة السادسة
والخمسين للجمعية العامة عنوانه "ضرورة دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتصلة بجمهورية
الصين في تايوان من أجل كفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها البالغ تعداده
٢٣ مليوناً، في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها". وعملاً بالمادة ٢٠ من النظام
الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة إيضاحية (انظر المرفق الأول) ومشروع قرار
(انظر المرفق الثاني).

(توقيع) انيلي س. سوبوغا
الممثل الدائم لتوفالو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوسيه روبرتو اندينو سالازار
الممثل الدائم للسلفادور
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) راينهارات سيلاس
القائم بالأعمال بالنيابة
لسفارة جمهورية بالاو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ميشيل كافاندو
الممثل الدائم لبوركينا فاسو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سيمون بول رتشاردز
الممثل الدائم لدومينيكا
لدى الأمم المتحدة
(توقيع) ايرا ديغين كا
الممثل الدائم للسنغال
لدى الأمم المتحدة
(توقيع) إدواردو ج. سفيللا سوموزا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بابو كار - بيليز اسميلاجان
الممثل الدائم لغامبيا
لدى الأمم المتحدة
(توقيع) ستوارت و. ولسلي
الممثل الدائم لبليز
لدى الأمم المتحدة
(توقيع) كومتوغ لوتغيلنودجي
الممثل الدائم لثشاد
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ والموجهة إلى الأمين العام من ممثلي بالاو وبليز وبوركينا فاسو وتشاد وتوفالو ودومينيكا والسلفادور والسنغال وغامبيا ونيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

مذكرة إيضاحية

إن جمهورية الصين في تايوان هي البلد الطامح الوحيد الذي لا يزال مستبعدا من عضوية الأمم المتحدة، وذلك عقب قبول توفالو عضوا بالأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. وثمة حاجة عاجلة اليوم لدراسة هذه الحالة وتقويم هذا الإغفال الخاطيء، للأسباب التالية.

١ - إن جمهورية الصين بلد ديمقراطي وحكومته المنتخبة بصورة ديمقراطية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يمكن أن تمثل حقا مصالح وآمال شعب تايوان في الأمم المتحدة.

إذ تتعايش جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية على الجانب الذي تشغله كل منهما من جانبي مضيق تايوان، دون أن تخضع أي منهما لحكم الأخرى، وذلك طيلة عقود مضت. وعلى مدار نصف القرن المنصرم، طوّرت كل جانب نظامه السياسي وقيمه الاجتماعية وعلاقاته الخارجية. وبالتالي، فإن كلا من الجانبين لا يملك إلا أن يتكلم باسم الشعب الخاضع فعلا لولايته على الجانب الذي يشغله من جانبي مضيق تايوان، وإلا أن يمثل ذلك الشعب. وعلى النقيض من بعض المزاعم، لم تمارس جمهورية الصين الشعبية إطلاقا أي سلطة على تايوان منذ عام ١٩٤٩.

٢ - إن استبعاد جمهورية الصين من الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها قد خلق عقبة كبيرة وخطيرة لحكومة وشعب جمهورية الصين على حد سواء في سعيهما إلى الحصول على حقهما الأساسي في المشاركة بصورة طبيعية في المنظمات والأنشطة الدولية.

فمنذ عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧١، ظلت الأمم المتحدة تنظر في مسألة تمثيل الصين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والعشرين، القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي تقرر فيه أن تأخذ جمهورية الصين الشعبية مقعد الصين. غير أن ذلك القرار لم يتطرق إلى مسألة التمثيل المشروع لشعب تايوان في الأمم المتحدة.

والأسوأ من ذلك أن القرار السالف الذكر كثيرا ما استخدم كذريعة لمنع الأفراد والجماعات غير الحكومية في الجمهورية من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة وفي كافة الأنشطة المتصلة بجميع مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا الاستبعاد الظالم للأفراد والرابطات المدنية المنتمة لجمهورية الصين يتناقض مع التيار السائد الذي يقضي بإشراك كل من يمكن إشراكهم في الشؤون الدولية.

ومبدأ العالمية، الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، يثبت أن الأمم المتحدة مفتوحة أمام كافة الدول بصرف النظر عن حجمها وسكانها؛ فمشاركة جميع الدول جديرة بالترحيب، ومن الواجب أن تكفل حقوقها. وفي السنوات الأخيرة، وسَّعت الأمم المتحدة من نطاق أعمالها كي تشمل احترام حقوق الإنسان، والدعوة للحرية وتحقيق الديمقراطية والتعاون بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلام. ومع هذا، وفي إطار كافة منجزات الأمم المتحدة في مجال تطبيق مبدأ العالمية، فإن ثمة بلدا واحدا لا يزال غير مشمول به. وغياب جمهورية الصين بشكل غير مقصود عن أنشطة الأمم المتحدة يمثل تمكما من مبدأ العالمية لدى الأمم المتحدة.

٣ - إن جمهورية الصين، وهي بلد له إنجازاته التي لا يُستهان بها، هي عضو بناء ويتحلى بروح المسؤولية في المجتمع الدولي.

فجمهورية الصين، التي يبلغ سكانها ٢٣ مليون نسمة، تلعب دورا إيجابيا في تشجيع التجارة العالمية، وترسيخ الديمقراطية، واستئصال شأفة الفقر، والنهوض بحقوق الإنسان، وهي حقيقة تستحق الاعتراف بها من الدول أعضاء الأمم المتحدة.

وقد أحرزت جمهورية الصين أول انتخابات رئاسية مباشرة في آذار/مارس ١٩٩٦، حيث كانت المرة الأولى في تاريخ الجمهورية التي يُنتخب فيها أكبر قائد لها بالتصويت الشعبي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، انتخب السيد تشن شوي - بيان، من الحزب التقدمي الديمقراطي، في ثاني انتخابات رئاسية مباشرة، ليكون ذلك أول تداول للسلطة الرئاسية بين الأحزاب السياسية في تاريخ جمهورية الصين.

وتُعد جمهورية الصين من أنجح نماذج التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. وهي تحتل الآن المرتبة السابعة عشرة بين أكبر اقتصادات العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والمرتبة الخامسة عشرة في قائمة البلدان المشاركة في التجارة. والمرتبة السادسة عشرة في الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي تحظى بثالث أكبر كمية من احتياطات النقد الأجنبي في العالم.

كما أن جمهورية الصين بلد ذو توجه إنساني. فقد أوفدت، على مدار السنوات، أكثر من ١٠ ٠٠٠ خبير إلى بلدان في آسيا ومنطقة جنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأفريقيا من أجل المساعدة في تنمية صناعاتها، على صعيد الزراعة ومصائد الأسماك وتربية المائيات. وخلال السنوات الماضية، قدمت إغاثات في حالات الكوارث لشتى البلدان بكافة

أنحاء العالم، بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية، كما أنها استجابت للنداءات الموجهة من الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدة من أجل إعادة التأهيل إلى البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية وويلات الحروب.

وتُسهّم تايوان في برامج التنمية الإقليمية، من خلال المؤسسات المالية الدولية مثل مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

وتايوان ملتزمة كل الالتزام بتأييد القواعد الدولية لحقوق الإنسان، وهو مجال تصدره الأمم المتحدة. وقد أوضح الرئيس تشن، في خطابه الافتتاحي في أيار/مايو ٢٠٠٠ وكذلك في خطابه إلى الأمة بمناسبة العام الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أن جمهورية الصين ملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا. وقد قدمت وزارة العدل بجمهورية الصين نسخة أولية من القانون الأساسي المتعلق بحماية حقوق الإنسان، وهذه تتضمن فروعاً مكرسة لحقوق النساء والأطفال والعمال ومن يتعرضون لتحديات بدنية أو عقلية والمواطنين المسنين والسكان الأصليين.

٤ - ينبغي أن تلاحظ الأمم المتحدة اللفتات الاسترضائية التي صدرت في الآونة الأخيرة عن جمهورية الصين تجاه جمهورية الصين الشعبية، وأن تضطلع بدور تيسيري من خلال توفير ساحة لتحقيق المصالحة والتقارب بينهما.

وقد قام الرئيس تشن، في خطابه الوطني في نهاية عام ٢٠٠٠، بتوجيه نداء إلى الحكومة والقادة على البر الرئيسي للصين من أجل التغلب على ما يسود مضيق تايوان الآن من صراع وجمود، وذلك من خلال التسامح وبعده النظر والحكمة.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، نفذت جمهورية الصين "ثلاث روابط صغيرة" تتعلق بإقامة روابط مباشرة للتجارة والبريد والشحن فيما بين مجموعتي الجزر البحرية التابعتين لتايوان، وهما كينمن وماتسو، وزيامن وفوزهو على البر الرئيسي للصين. وتأمل تايوان في تشجيع الثقة بين الطرفين وبناء هذه الثقة تدريجياً على جانب مضيق تايوان عن طريق تلك الروابط.

وبغية تشجيع التبادل عبر مضيق تايوان، أذنت تايوان للصحفيين من البر الرئيسي للصين بالعمل في تايوان لفترة شهر واحد بهدف تيسير تغطية أبناء تايوان، كما أذنت لأزواج المقيمين بتايوان، ممن يعيشون على البر الرئيسي للصين، بأن يعملوا في تايوان، وأذنت كذلك للمصارف في تايوان بأن تفتتح مكاتب تمثيلية لها بالبر الرئيسي للصين، علاوة

على السماح لكبار المسؤولين بزيارة هذا البر الرئيسي، فضلا عن تبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإجرامية بين الجانبين على ضفتي مضيق تايوان.

والأمم المتحدة، باعتبارها منظمة مكرسة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وصوفهما، ينبغي لها أن تيسر المصالحة وعملية السلام بين البلدين الواقعين على جانبي المضيق. وتستطيع الأمم المتحدة أن تكون بمثابة ساحة لتعزيز التفاهم المتبادل والنوايا الحسنة بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية.

٥ - وفي هذا العالم، الذي يتجه بشكل متزايد نحو العولمة، ينبغي أن تعمل الجمعية العامة على كفالة سماع صوت ٢٣ مليون نسمة في تايوان في الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها.

فقد طرأت تغييرات هائلة على الصعيد العالمي في العقدين الماضيين. فالعالم يواجه مهامًا تتزايد صعوبتها فيما يتعلق بالقضاء على المرض والفقر، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحماية البيئة والأنواع المعرضة للانقراض، وتنظيم الهجرة البشرية والنمو السكاني، وتعزيز حقوق وكرامة الإنسان. وكثير من تلك القضايا يتطلب بذل جهود عالمية وشاملة تتجاوز الحدود الوطنية التقليدية. ولكي تكون هذه الجهود المشتركة أكثر فاعلية وكفاءة، فإنها لا تحتاج فحسب إلى الدعم والتعاون على نطاق واسع بين الحكومات الوطنية، بل إنها تتطلب أيضا توسيع نطاق المساهمة والمشاركة من جانب عناصر المجتمع المدني الفعالة والأفراد. وينبغي على الدول أعضاء الأمم المتحدة، وهي المنظمة العالمية التي تضطلع بأكثر المهام شمولاً، أن تدعو كافة أعضاء المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى الشراكة التي تستهدف تعزيز أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

والسكان بجميع أنحاء العالم يواجهون تحديات جديدة في هذه الألفية. وقد حلت المصالحة محل المواجهة باعتبارها الروح السائدة في القرن الحادي والعشرين، وباعتبارها القيمة الرئيسية من قيم المجتمع الدولي. وقد آن الأوان لأن تعيد الأمم المتحدة النظر بصورة جادة في الحالة غير العادية المتعلقة بالاستمرار في استبعاد تايوان من هذا المحفل الذي هو أهم المحافل الدولية قاطبة. فمن خلال مشاركة جمهورية الصين، سيكون بمقدور الأمم المتحدة أن تكون على مستوى مبدأ العالمية الذي تقوم عليه، وأن تحقق هدفها المتمثل في الدبلوماسية الوقائية، وأن تيسر عملية المصالحة والسلام عبر المضيق.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ والموجهة إلى الأمين العام من ممثلي بالاو وبليز وبوركينا فاسو وتشاد وتوفالو ودومينيكا والسلفادور والسنغال وغامبيا ونيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ ترى أن شعب جمهورية الصين في تايوان، الذي يبلغ عدده ٢٣ مليون نسمة، هو الشعب الوحيد المتبقي في العالم دون أن يتمتع بتمثيل فعلي وشرعي في الأمم المتحدة،

وإذ تدرك أنه، منذ عام ١٩٤٩، تمارس حكومة جمهورية الصين السيطرة والولاية الفعليتين على منطقة تايوان، في حين تمارس جمهورية الصين الشعبية السيطرة والولاية الفعليتين على البر الرئيسي للصين خلال الفترة ذاتها،

وإذ تعترف بأن جمهورية الصين في تايوان عضو ببناء ويتحلى بروح المسؤولية في المجتمع الدولي، ويتمتع بنظام ديمقراطي وباقتصاد قوي نشط،

وإذ تلاحظ أن الموقع الاستراتيجي لتايوان عنصر حيوي للسلام والأمن في منطقتي شرقي آسيا والمحيط الهادئ، وأن الخلافات بين الجانبين الواقعيين على ضفتي مضيق تايوان حديرة للحل بالوسائل السلمية لصالح السلم والأمن الدوليين،

وإذ تصنع في اعتبارها التزام جمهورية الصين بالحل السلمي للخلافات مع جمهورية الصين الشعبية، وإبداءها بصورة متكررة لفتات ودية واسترضائية تجاه قيادة جمهورية الصين الشعبية،

وإذ تلاحظ إعلان حكومة جمهورية الصين في تايوان قبولها دون شروط للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وقدرتها على تنفيذ تلك الالتزامات ورغبتها في ذلك، والتزامها التام أيضا بمبادئ وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تشدد على ما يترتب على الاعتراف بالحقوق الأساسية لشعب جمهورية الصين في تايوان، البالغ عدده ٢٣ مليون نسمة، وعلى احترام هذه الحقوق، من أهمية في توطيد مبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة،

تقرر:

(أ) أن تنشئ فريقاً عاملاً تابعاً للجمعية العامة تُنشط به ولاية دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتعلقة بجمهورية الصين في تايوان من أجل كفالة مشاركة شعبيها، البالغ عدده ٢٣ مليون نسمة، في الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها، ومساهمة هذا الشعب بالتالي على نحو نشط في المجتمع الدولي؛

(ب) أن تدعو ممثلي جمهورية الصين إلى المشاركة في أعمال هذا الفريق العامل؛

(ج) أن تعرب عن قلقها إزاء التوتر القائم عبر المضيق وما يمكن أن يتركه من أثر على سلام المنطقة واستقرارها وازدهارها، وأن تشجع جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية على استئناف الحوار والاتصالات بينهما على قدم المساواة من أجل التوصل إلى حل سلمي؛

(د) أن تطالب بإيجاد حل سلمي للخلافات القائمة بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية، مما يؤثر بشكل كبير على السلام والأمن بمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ، وأن تشجع المجتمع الدولي على الاهتمام بصورة وثيقة بالحالة في هذه المنطقة.